Distr.: General
3 July 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الرابعة والستون
جنيف، ١١-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

تطوُّر النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي

موجز تنفيذي

ما فتئت تظهر على التجارة الدولية في السنوات القليلة الماضية علامات ضعف غير معتادة ومتواصلة. بيد أنه توجد توقعات أكثر إيجابية بشأن عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. ولا تزال توجد مخاطر هبوط كثيرة ضمن هذه التوقعات، وسيعتمد بشكل كبير الأداء الفعلي للتجارة الدولية في عام ٢٠١٧ وما بعده على العوامل التي تؤثر في البيئة الاقتصادية العالمية. وعلى الخصوص، فخطر ارتفاع عدم التيقّن واحتمال تنفيذ سياسات تجارية منغلقة على نفسها هما شاغلان من بين الشواغل الرئيسية المتعلقة بإنعاش التجارة الدولية وينبغي أن يعالجهما المجتمع الدولي.

وينبغي للبلدان تنشيط التجارة الدولية وتعزيز إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أيضاً وضع السياسات التجارية بطريقة تجعل التجارة تسهم ليس فقط في تحقيق النمو الاقتصادي، بل أيضاً في تحقيق نمو شامل للجميع ومستدام. وهذا يعني أنه في عملية وضع السياسات ينبغي أن تتصدى استراتيجيات تعزيز التجارة تصدياً مباشراً للشواغل الاجتماعية – الاقتصادية والبيئية والإنمائية مثل الحد من الفقر، وإيجاد فرص عمل، والأمن الغذائي، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية.

وينبغي أن تكون التنمية المستدامة، لا سيما أهداف التنمية المستدامة، محور تركيز الاستراتيجيات التجارية. ولما كانت التجارة وحدها لا تستطيع حل جميع المسائل الإنمائية، فإنه ينبغي تنسيقها تنسيقاً وثيقاً مع السياسات والمبادرات الدولية للمنظمات الدولية الأخرى ولوكالات الأمم المتحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

١- اتسمت التجارة الدولية بضعف غير معتاد ومتواصل في السنوات القليلة الماضية. فتباطؤ التجارة في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤، ثم تراجعها في عام ٢٠١٥ قد شملا جميع أنواع السلع، بعضها أكثر من البعض الآخر. غير أن آخر الإحصاءات التجارية لا تشير جميعها إلى حدوث تراجع في التجارة الدولية لأن النمو الإجمالي في حجم التجارة الدولية ظل إيجابياً في عام ٢٠١٥، ولكن بنسبة ١,٥ في المائة فقط. وفيما يتعلق بنمو الصادرات، فإن محاولة البلدان النامية اللحاق بالركب، التي لوحظت ابتداء من تسعينات القرن العشرين، قد توقفت إلى حد كبير في عام ٢٠١٢ فيما يتعلق بالسلع وبالخدمات على السواء. ومنذ ذلك الوقت، اتبعت الأنماط التجارية في البلدان النامية اتجاهاً مماثلاً لاتجاه مثيلتها في البلدان المتقدمة. وتباطؤ التجارة أثَّر في جميع مناطق البلدان النامية، بما في ذلك الاقتصادات الآسيوية، وفي بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. ومنذ عام ٢٠١٢، تباطأ بدرجة كبيرة نمو التجارة فيما بين بلدان الجنوب: إذ لم تُسجل التجارة أي نمو تقريباً في عام ٢٠١٤، وتراجعت بنسبة ١٠ في المائة تقريباً في عام ٢٠١٥. وما فتئ ضعف التجارة الدولية يؤثر بشكل كبير في اندماج البلدان الفقيرة في الاقتصاد العالمي. وفي حين أن نصيب أقل البلدان نمواً من صادرات البضائع العالمية عرف نمواً سريعاً قبل عام ٢٠٠٨، فإنه في السنوات التي تلت ذلك استقر عند نسبة ١,٢ في المائة تقريباً.

٢- ويأتي هذا التباطؤ المتواصل للتجارة بعد فترة طويلة من التجارة الدولية المكثَّفة والنمو الاقتصادي القوي انتهت مع اندلاع الأزمة العالمية في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩. فقد تدهورت التجارة الدولية بدرجة أكبر في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، ولا سيما فيما يتصل بالبلدان النامية. وتشير البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ إلى حدوث بعض الزيادة في حجم التجارة، ولو أنه دون ما كانت عليه الاتجاهات في السابق. ويُتوقَّع ظهور صورة أكثر إيجابية بشأن عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. ومع ذلك، لا تزال هذه التوقعات تنطوي على العديد من مخاطر الاتجاه النزولي، وسيتأثر الأداء الفعلي للتجارة الدولية في عام ٢٠١٧ وما بعده تأثراً قوياً بأي اضطراب قد يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية.

٣- ويقدم الفصل الأول من هذه الورقة بيانات حديثة، ويناقش العوامل التي أثرت في اتجاهات التجارة الدولية المعاصرة، وآثار ذلك في البلدان النامية. ويدفع الفصل الثاني بأن أسباب التغييرات الراهنة في أنماط التجارة الدولية يمكن إرجاعها إلى مجموعة متنوعة من العوامل. وفي حين أن من المحتمل أن يكون لبعض هذه العوامل آثار مؤقتة فقط، وأن تكون ذات طبيعة دورية، فمن المحتمل بدرجة أكبر أن يكون البعض الآخر ذا أمد طويل وأن يرتبط بتحولات هيكلية. وبالإضافة إلى ذلك، يوضح الفصل الثاني أنه ينبغي التمييز بين السياسات التجارية والعوامل غير السياساتية، ويشدد على أن السياسات التجارية أمر هام ولكنها لا يمكن أن تفسر غير جزء من التباين الملحوظ في تدفقات التجارة الدولية. أما الفصل الثالث فيستكشف الفرص المتاحة أمام البلدان لتحسين وتنفيذ استراتيجياتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تحرير تجارتها وعمليات التكامل فيها. وتُقدَّم في الخاتمة بعض التوصيات السياساتية بشأن

تعزيز تأثير التجارة في تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة.

أولاً- التغيرات في أنماط التجارة الدولية

ألف- قيمة التجارة

٤- بعد النمو المطرد الذي عرفته التجارة الدولية طوال معظم العقدين الأخيرين، بدأت تظهر عليها في الآونة الأخيرة علامات ضعف غير معتاد ومتواصل (الشكل ١)[(١)]. ويأتي هذا التباطؤ في أعقاب فترة طويلة من النمو المرتفع الذي توقف فجأة نتيجةً للأزمة العالمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. فالتجارة الدولية في السلع والخدمات، المدفوعة بسياسات مواتية وبالابتكار التكنولوجي ونماذج نشاط الأعمال التي سمحت بخفض تكاليف المعاملات عبر الحدود، قد أضافت أكثر من ١٥ تريليون دولار سنوياً في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٨، ومن نحو ٤ تريليونات دولار في عام ١٩٩٠ إلى نحو ٢٠ تريليون دولار في عام ٢٠٠٨. وقد كان هذا التوسع نتيجة لحدوث انخفاض في تكاليف المعاملات عبر الحدود تحقق بفضل التقدم التكنولوجي وسياسات تحرير الاقتصاد، وبفضل النمو الاقتصادي الكبير، ولا سيما فيما بين الاقتصادات الناشئة.

٥- بيد أنه بعد التعافي من الكساد الكبير في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، نمت التجارة الدولية بوتيرة بطيئة ما فتئت أن تدهورت بدرجة أكبر في عام ٢٠١٥. ويوحي هذا الاتجاه بحدوث تغيير في الديناميات المحركة لعملية التكامل الدولي. فنسبة قيمة التجارة العالمية إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي - وهو مؤشر بديل للترابط الاقتصادي العام - قد راوحت مكانها عند مستوى ٣٠ في المائة تقريباً بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤ (وهو مستوى سُجل لأول مرة في عام ٢٠٠٧)، ثم انخفضت بنحو ٤ في المائة في عام ٢٠١٥.

(١) للاطلاع على تحليل مفصل في هذا الشأن، انظر: UNCTAD, 2017a, *Key Statistics and Trends in International Trade 2016 – A Bad Year for World Trade*? (United Nations publication, Geneva).

الشكل ١

التجارة والناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩٦-٢٠١٥ (بالنسبة المئوية)

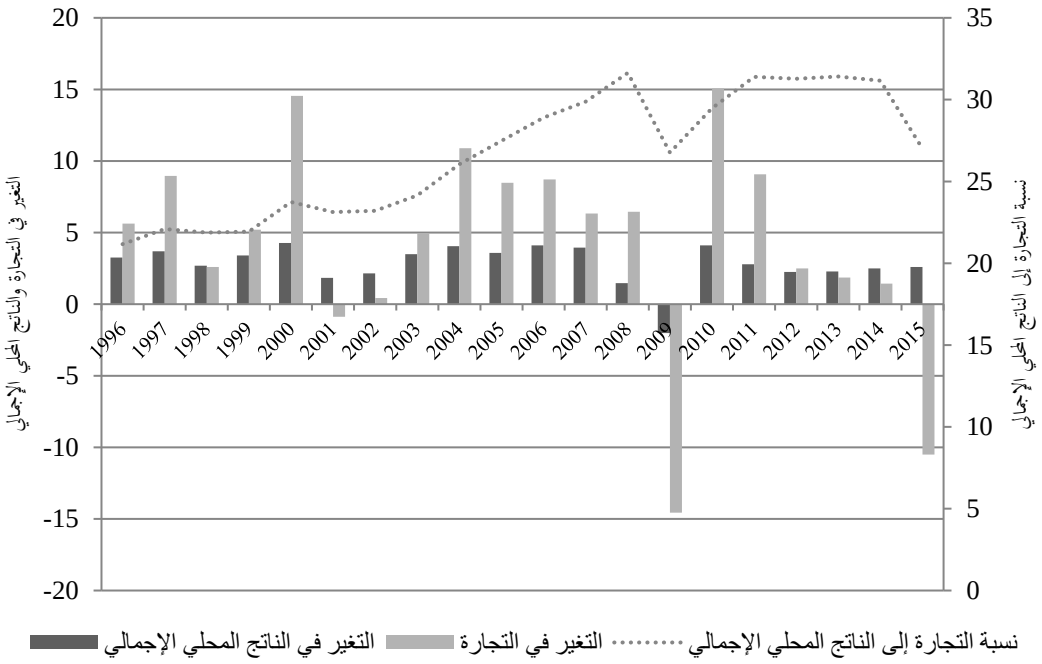

المصدر: الأونكتاد، ٢٠١٧أ (UNCTAD, 2017a).

٦- ولم تناقض التطورات الأخيرة في التجارة الاتجاهات السابقة فحسب، بل النمو الاقتصادي الإجمالي أيضاً. وبينما تواصل نمو الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٥ (مقيساً بصادرات السلع والخدمات)، تراجع نمو التجارة العالمية بنسبة ١٠ في المائة (الشكل ١).

باء- حجم التجارة

٧- ليست كافة الإحصاءات التجارية الأخيرة قد أشارت إلى حدوث تراجع في التجارة الدولية. فالنمو الإجمالي في حجم التجارة الدولية قد ظل إيجابياً في عام ٢٠١٥، ولو أنه لم يتجاوز نحو ١,٥ في المائة فقط. ولهذا السبب، كان جزء على الأقل من انخفاض قيمة التجارة العالمية انخفاضاً رمزياً وليس انكماشاً حقيقياً، أي أنه كان بفعل تغيرات الأسعار و/أو أسعار الصرف. وعلى الرغم من أن النمو الإيجابي في أحجام التجارة يتسق مع الاتجاهات الاقتصادية الإجمالية، فإن النمو في الحجم كان أقل بكثير من اتجاهاته التاريخية (الشكل ٢). وبالنسبة إلى البلدان النامية على وجه الخصوص، فبينما كانت أحجام التجارة تنمو بنسب تجاوزت ١٠ في المائة سنوياً طوال العقد الأخير فإن حجم النمو في الحجم كان قريباً من الصفر في عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، كان النمو في الحجم في عام ٢٠١٥ أدنى من النمو الاقتصادي العالمي. وهذا الأمر لم يحدث إلا نادراً في العقود الأخيرة، وانحصر في فترات الركود الاقتصادي لا غير.

الشكل ٢

نمو التجارة، ٢٠٠٥-٢٠١٥

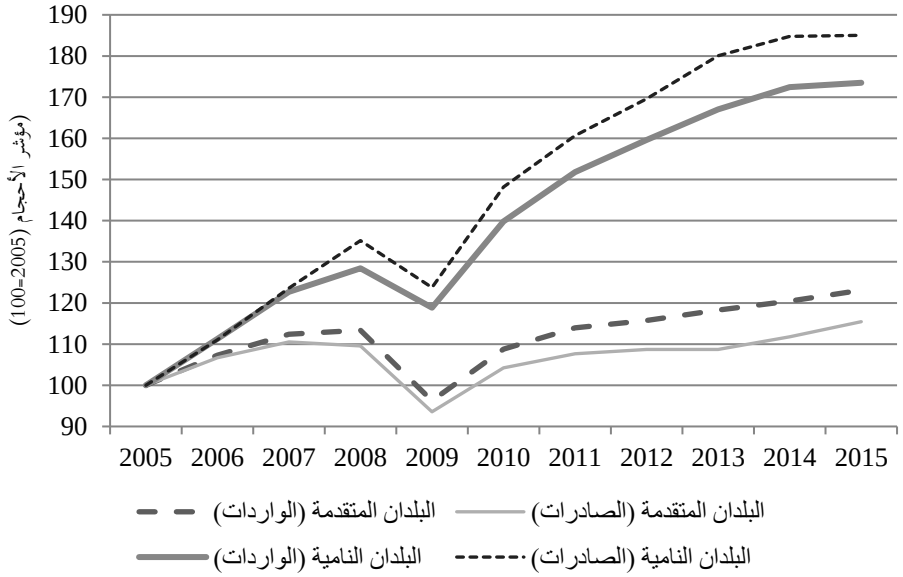

المصدر: الأونكتاد، ٢٠١٧أ (UNCTAD, 2017a).

جيم- آخر التوقعات

٨- على الرغم من أن الإحصاءات الرسمية النهائية لعام ٢٠١٦ غير متاحة بعد، فإن البيانات الأولية والفصلية تُظهر حدوث بعض الزيادة في أحجام التجارة، ولو أنها لا تزال دون الاتجاهات التاريخية (نحو ١,٥ في المائة، بما في ذلك تجارة الخدمات). بيد أن قيمة التجارة العالمية قد تواصل اتجاهها النزولي بالنظر إلى أن أسعار كثير من السلع الأساسية قد انخفضت بدرجة أكبر في عام ٢٠١٦. ويتوقَّع ظهور صورة أكثر إيجابية بشأن عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. ويوجد توافق في الآراء فيما بين مختلف كيانات التوقعات، بما في ذلك المنظمات الدولية، بأن عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ يُنتظَر أن يشهدا نمواً أكثر اطراداً في أحجام التجارة الدولية يتراوح في المتوسط ما بين ٣ في المائة في عام ٢٠١٧ و٤ في المائة في عام ٢٠١٨. ويُتوقع أيضاً أن تنمو قيمة التجارة الدولية مع توقّع استئناف أسعار السلع الأساسية اتجاهها الصعودي.

٩- ومع ذلك، لا تزال هذه التوقعات تنطوي على كثير من مخاطر الهبوط، وسيتأثر الأداء الفعلي للتجارة الدولية في عام ٢٠١٧ وما بعده تأثراً شديداً بأي اضطراب يؤثّر على البيئة الاقتصادية العالمية. وبصورة خاصة فإن اشتداد الخطر الذي يمثله زيادة عدم التيقّن بشأن السياسات هو واحتمال تنفيذ سياسات تجارية منغلقة على نفسها هما شاغلان من الشواغل الرئيسية التي يواجهها انتعاش التجارة الدولية. ومن شأن تراكم الأخذ بهذه السياسات من جانب البلدان أن يتسبب في احتكاكات تجارية وأن يضعف في نهاية المطاف النمو الاقتصادي.

دال- أنواع السلع

١٠- يرجع نمو التجارة الدولية قبل الكساد الكبير إلى عدة عوامل، بما في ذلك النمو القوي في تجارة الخدمات (زهاء ١٥ في المائة سنوياً) وارتفاع أسعار السلع الأساسية بعد عام ٢٠٠٣،

ما رفع قيمة تجارة السلع الأولية (نحو ٢٠ في المائة سنوياً). وأسهم أيضاً نمو السلع الوسيطة والاستثمارية (مثل الآلات) في النمو الإجمالي للتجارة، ولو بنسبة أقل (نحو ١٢ في المائة سنوياً) في حين أن قيمة التجارة المرتبطة بالسلع الاستهلاكية قد نمت بنحو ١٠ في المائة سنوياً. وقد بدأت التجارة الدولية تتباطأ تدريجياً بعد عام ٢٠٠٨، وبدأت في التراجع في عام ٢٠١٥. وكان هذا التباطؤ الذي شهدته الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، هو والتدهور الذي حدث في عام ٢٠١٥ يتعلقان بجميع أنواع السلع، بدرجات متفاوتة بين بعضها وبعض (الجدول ١). وترتب على ضعف الطلب وانخفاض أسعار السلع الأساسية حدوث انخفاض في قيمة السلع الأولية المتبادلة تجاوزت نسبته ٣٠ في المائة. وتراجع الطلب أيضاً على أنواع أخرى من السلع، ولكن بدرجة أقل بلغت نحو ٤ في المائة فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية والاستثمارية، ونحو ١٠ في المائة فيما يتعلق بالسلع الوسيطة. وفي عام ٢٠١٥، انخفضت قيمة الخدمات المتداولة بنحو ٨ في المائة.

الجدول ١

الأداء السنوي للتجارة، بحسب الخدمات ونوع السلع

(بالنسبة المئوية)

	٢٠٠٣-٢٠٠٨	٢٠٠٩-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٤	٢٠١٥
السلع الاستهلاكية	٩,٨	٣,٥	٢,٨	-٣,٧
السلع الوسيطة	١٢,٧	٣,٥	١,٣	-٩,٤
السلع الأولية	٢٠,٧	٥,٥	٠,٧	-٣٢,٧
السلع الاستثمارية	١٢,٢	٢,٩	١,٦	-٣,٩
الخدمات	١٥,٧	٣,٨	٤,٠	-٨,١

المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى بيانات قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.

هاء- البلدان النامية

١١- كان الأداء القوي للتجارة الدولية في تسعينات القرن العشرين وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مدفوعاً بالاندماج التدريجي للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي في أعقاب ما لحق هذا الاقتصاد من كوارث في ثمانينات القرن العشرين أو ما أصبح يسمى في الكثير من الأحيان "العقد المفقود". فقد ازدادت في المتوسط صادرات البلدان النامية بنسبة ١١ في المائة سنوياً في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٨. وبلغت هذه النسبة نحو ٧ في المائة سنوياً فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة. ونتيجة لذلك، حازت البلدان النامية نصيباً أكبر من التجارة العالمية خلال معظم عقد تسعينات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين (الشكل ٣). وفيما يتعلق بالسلع، ارتفع نصيب البلدان النامية من أقل من ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥٠ في المائة تقريباً في عام ٢٠١٥. وفيما يتصل بالخدمات، فإن البلدان النامية يبلغ نصيبها حالياً نحو ثلث التجارة العالمية، مقارنة بما نسبته أقل من ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٠. بيد أن عملية لحاق البلدان النامية بركب نمو الصادرات، قد راوحت مكانها إلى حد كبير منذ عام ٢٠١٢، سواء فيما يتعلق بالسلع أو بالخدمات. ومنذ ذلك الحين، اتبعت الأنماط التجارية للبلدان النامية اتجاهاً مماثلاً لاتجاه البلدان المتقدمة.

الشكل ٣

نصيب البلدان النامية في التجارة الدولية

(بالنسبة المئوية)

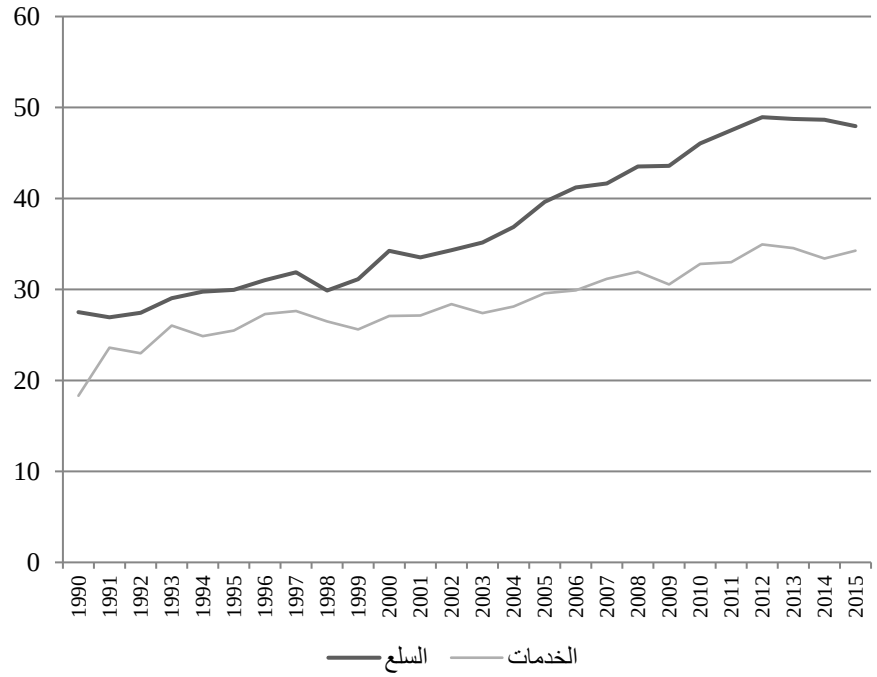

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.

واو- الفوارق الإقليمية

١٢- على الرغم من وجود فوارق هامة من حيث تطور التجارة فيما بين البلدان النامية، فإن معدلات النمو الاسمي للتجارة قد ظلت في المتوسط جزءاً صغيراً مما كانت عليه في فترة ما قبل الأزمة (الجدول ٢). ففيما يتعلق بالبلدان النامية، أثَّر تباطؤ التجارة في جميع مناطق هذه البلدان، بما في ذلك الاقتصادات الآسيوية وبلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. ومنذ الكساد الكبير ومعدلات نمو الصادرات تقترب من الصفر في معظم بلدان أمريكا اللاتينية، وجنوب آسيا، وأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. أما البلدان المتقدمة وبلدان شرق آسيا، فضلاً عن بلدان غرب آسيا وشمال أفريقيا، فقد شهدت صادراتها معدلات نمو أفضل نسبياً، ولكنها لا تزال أقل بكثير مما كانت عليه في فترة ما قبل الأزمة (الجدول ٢). وأصبح تباطؤ التجارة لفترة ما بعد الكساد سلبياً في عام ٢٠١٥ عندما انهارت قيمة الصادرات في جميع المناطق. وفي المتوسط، تراجعت التجارة في معظم المناطق المصدرة للسلع الأساسية، وبدرجة أقل في المناطق ذات الصادرات الأكثر تنوعاً. وتراجعت صادرات شرق آسيا على وجه الخصوص بنسبة ٣,٥ في المائة، بينما انخفضت صادرات البلدان المتقدمة بنسبة ١١ في المائة تقريباً.

الجدول ٢

الأداء السنوي للصادرات، حسب المنطقة

(بالنسبة المئوية)

	٢٠٠٣-٢٠٠٨	٢٠٠٩-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٤	٢٠١٥
البلدان المتقدمة	١١,٢	٠,٧	٠,٧	-١٠,٩
شرق آسيا	١٥,٤	٤,٢	٣,١	-٣,٥
أمريكا اللاتينية	١٤,٧	-٠,٣	١,٠	-١٤,٦
جنوب آسيا	٢٠,٤	١,١	٠,٥	-١٧,٢
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٧,٩	-١,٥	٠,١	-٢٨,٤
بلدان الاقتصادات الانتقالية	٢١,١	-١,٩	-٠,٥	-٣١,١
غرب آسيا/شمال أفريقيا	١٨,٩	٣,٠	٢,٨	-٢١,٧

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية، وقاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.

زاي- التجارة فيما بين بلدان الجنوب

١٣- اتسم العقدان الماضيان بترابط متزايد بين اقتصادات البلدان النامية، ولا سيما على الصعيد الإقليمي. ففي عام ٢٠١٥، بلغ حجم التجارة فيما بين بلدان الجنوب (التجارة بين الجنوب والجنوب) ما قدره ٥ تريليونات دولار مقارنة بأقل من ٢ تريليون دولار في عام ٢٠٠٣. ونمت التجارة فيما بين بلدان الجنوب بمعدلات أعلى مقارنة بالتجارة الإجمالية خلال معظم السنوات الـ ١٥ الأخيرة، مدفوعة في ذلك بعاملين متصلين ببعضهما هما: أولاً، أدى ظهور البلدان النامية الكبيرة إلى زيادة الطلب على السلع الأساسية؛ وثانيا، أفضى هذا الطلب الأعلى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية (حيث كثيراً ما يُطلق على الفترة ٢٠٠٣-٢٠١١ بـ "الدورة العظمى للسلع الأساسية")، الأمر الذي عزز بدوره قدرة مصدّري السلع الأساسية على الاستيراد، وذلك بفضل شروط التبادل التجاري المواتية. وباستثناء عام ٢٠٠٩، عندما انهارت التجارة فيما بين بلدان الجنوب إلى جانب التجارة الإجمالية، نمت التجارة فيما بين بلدان الجنوب بمعدلات أعلى من ٢٠ في المائة سنوياً بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١١. بيد أنه قد تباطأ نمو التجارة فيما بين بلدان الجنوب تباطؤاً كبيراً منذ عام ٢٠١٢. ففي عام ٢٠١٤، بلغت نسبة هذا النمو في التجارة الصفر تقريباً، بينما هبطت في عام ٢٠١٥ بنسبة ١٠ في المائة تقريباً، وهو انخفاض مماثل لانخفاض التدفقات التجارية الأخرى (الشكل ٤).

الشكل ٤

نمو التجارة فيما بين بلدان الجنوب مقارنة بغيرها من التدفقات (بالنسبة المئوية)

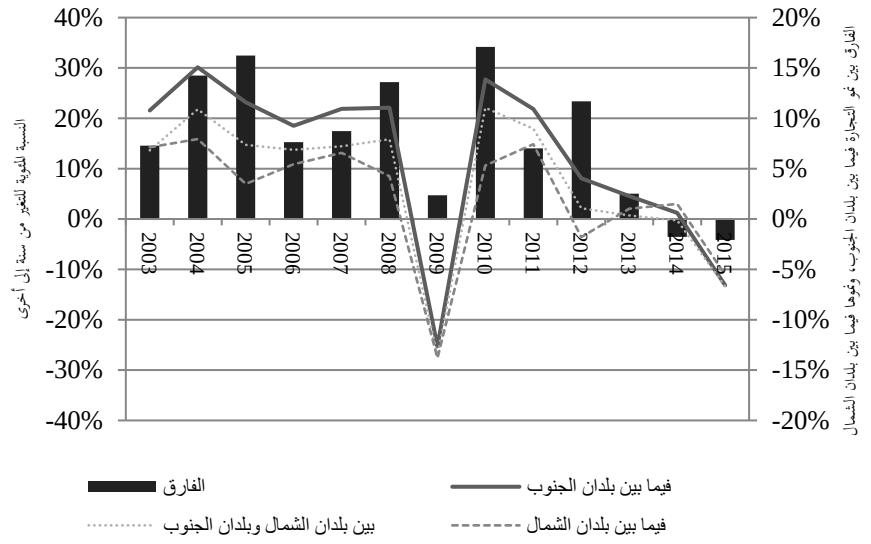

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية، وقاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.

حاء- أقل البلدان نمواً

١٤- للضعف الذي حدث في التجارة الدولية انعكاسات رئيسية على اندماج البلدان الفقيرة في الاقتصاد العالمي. فبينما ارتفع نصيب أقل البلدان نمواً في صادرات البضائع العالمية ارتفاعاً سريعاً قبل عام ٢٠٠٨، حدث في السنوات التي تلت ذلك أن استقر هذا النصيب عند مستوى بلغ نحو ١,٢ في المائة. ومع ذلك، فإن ضعف اندماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي يرجع ليس فقط إلى الصغر النسبي لحجم اقتصاداتها بل أيضاً إلى كون حجم تجارتها عموماً أصغر بكثير مما قد يوحي به حجم اقتصاداتها. وهذه المشاركة المنخفضة تعكس المعوقات التي تواجهها أقل البلدان نمواً عندما تقوم بتنويع اقتصاداتها خارج نطاق السلع الأساسية، كما تعكس التكاليف التجارية المرتفعة التي ينبغي أن تتغلب عليها صادراتها من المصنوعات لكي تبقى ذات قدرة تنافسية في السوق العالمية على الرغم من تكاليف العمل المنخفضة. وهذه المسألة أعمق حتى من ذلك بكثير في قطاع الخدمات، الذي يشكّل نصيباً متزايداً من الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان، لكنه إلى حد كبير غير ممثل بشكل كافٍ في صادراتها.

١٥- وتبلغ نسب الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً في المتوسط نحو ٢٥ في المائة، وهو متوسط أقل بكثير مما نسبته ٣٥ في المائة تقريباً في حالة البلدان النامية (الشكل ٥). والأهم من ذلك أن نسب الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً قد ظلت تشهد اتجاهاً نزولياً واضحاً منذ عام ٢٠١١، ما يوحي بأن كثيراً من هذه البلدان لا يزال يكافح من أجل التنافس في الاقتصاد العالمي. وهذه الاتجاهات لها آثار مباشرة تتصل بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبأهداف التنمية المستدامة، وببرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. وبصورة خاصة، يدعو الهدف ١٧ تحديداً إلى تيسير إدماج البلدان الفقيرة في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك عن طريق مضاعفة نصيب أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠.

الشكل ٥

صادرات أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي، ٢٠٠٥-٢٠١٥

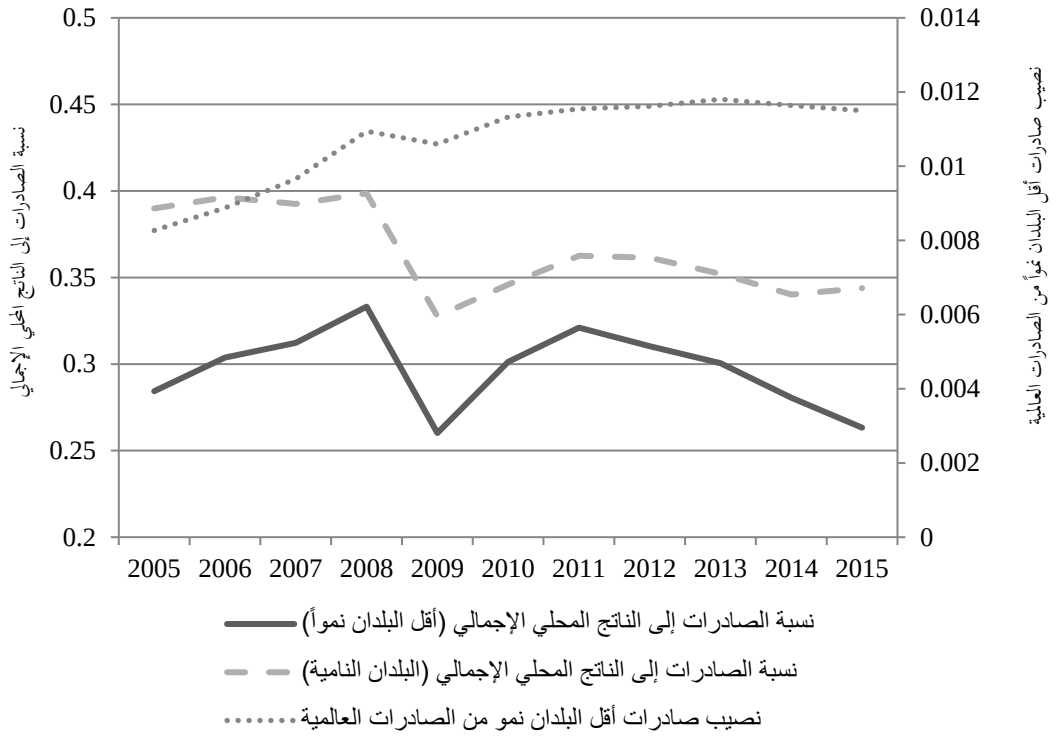

المصدر: *UNCTAD, 2017b, Key Statistics and Trends in Trade Policy 2016* (United Nations publication, Geneva).

ثانياً- العوامل والسياسات المؤثرة في أنماط التجارة الدولية

١٦- تكمن أسباب التغييرات الراهنة في أنماط التجارة الدولية الحالية في مجموعة متنوعة من العوامل. وفي حين أن بعض هذه العوامل يُحتمل أن يكون له آثار مؤقتة فقط وأن يكون ذا طبيعية دورية، فمن المحتمل بدرجة أن يكون للبعض الآخر آثار ذات أمد طويل وأن يرتبط بتحولات هيكلية. وينبغي إجراء تمييز مهم آخر بين السياسات التجارية والعوامل غير السياساتية. فبينما تتسم السياسات التجارية بالأهمية فإنها لا تفسر غير جزء من التباين الملحوظ في تدفقات التجارة الدولية.

ألف- العوامل غير السياساتية

العوامل المتسمة بالطابع الدوري وبطابع الاقتصاد الكلي

١٧- من بين العوامل الدورية التي تمارس تأثيرها دورات الاقتصاد الكلي والدورات السلعية التي أسهمت بقدر كبير في ضعف التجارة الدولية في الآونة الأخيرة. فمنذ عام ٢٠١١، ظلت السلع الأساسية تشهد اتجاهاً نزولياً ساهم في انخفاض التجارة الاسمية، إما مباشرة أو عن طريق معوقات موازين مدفوعات البلدان المصدرة. ومارس أيضاً انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر دوره في تباطؤ التجارة. وفي واقع الأمر، يمكن أيضاً أن يُعزى جزء من تباطؤ الاستثمارات إلى

ضعف الأداء التجاري الإجمالي. فعلى سبيل المثال، أفضى تدني أسعار السلع الأساسية إلى توقف مفاجئ في المشاريع الجديدة في قطاعي التعدين واستخراج النفط، بينما أدّت التوقعات العالمية القاتمة إلى زيادة الوعي بالمخاطر وإلى تثبيط الاستثمار في أنشطة أخرى. واتخذت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاهاً نزولياً في عام ٢٠١١، ثم لم ترتفع إلا في عام ٢٠١٥ (الشكل ٦)، ثم تراجعت مرة أخرى في عام ٢٠١٦.

الشكل ٦

مؤشر أسعار السلع الأساسية، والاستثمار الأجنبي المباشر، ٢٠٠٠-٢٠١٦

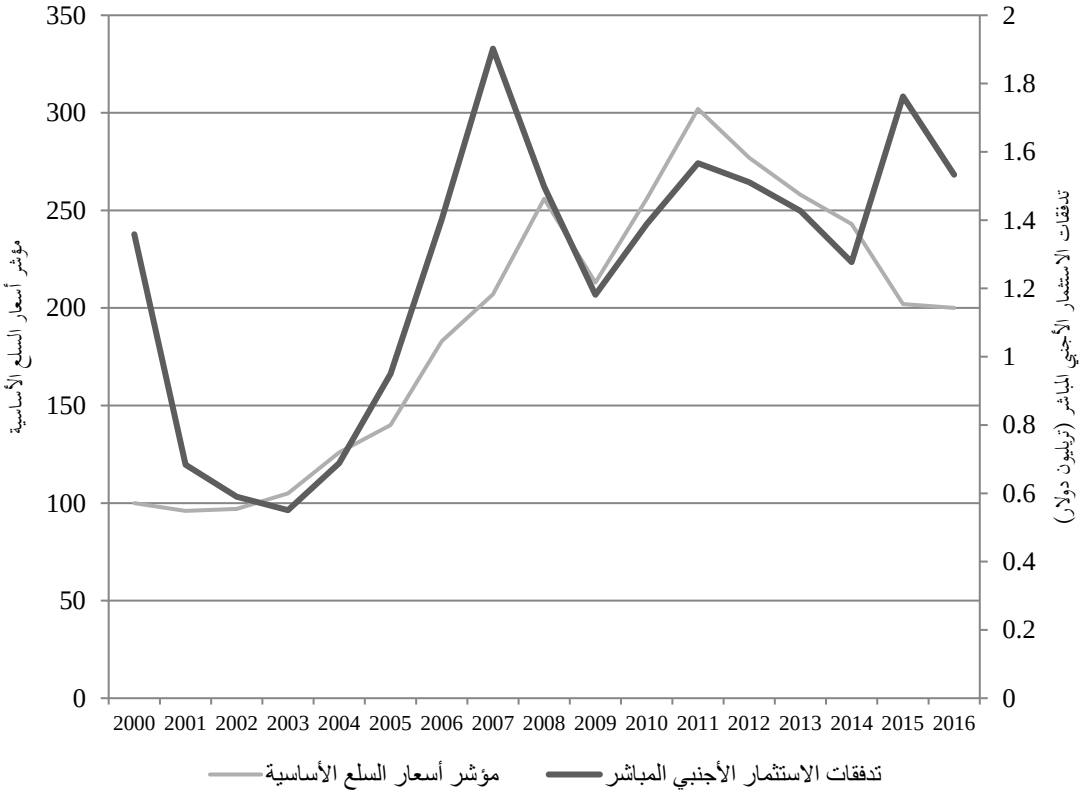

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.

١٨- وفيما يتعلق بأنماط التجارة في عام ٢٠١٥، كان انخفاض أسعار النفط وارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة عاملين هامين ساهما في الانخفاض الإسمي في التجارة العالمية. فقد انخفضت أسعار النفط من متوسط يفوق ١٠٠ دولار للبرميل الواحد في عام ٢٠١٤ إلى نحو ٥٠ دولاراً في عام ٢٠١٥، وهو مستوى استمر في عام ٢٠١٦. وترتب أيضاً على انخفاض القيمة الاسمية للتجارة حدوث ارتفاع في قيمة الدولار مقابل جميع العملات الرئيسية. وارتفع مؤشر دولار الولايات المتحدة المرجَّح بالتجارة ارتفاعاً بلغ قرابة ١٥ في المائة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥. وواصل الدولار ارتفاعه في عام ٢٠١٦ على الرغم من أنه كان ارتفاعاً هامشياً. وقد أثر ذلك في قيمة التجارة الدولية لأنه أصبح من الممكن شراء الأحجام نفسها من البضائع بدولارات أقل.

التغيير الهيكلي

١٩- يمكن لانخفاض أسعار السلع الأساسية هو وعوامل الاقتصاد الكلي أن يفسّرا جزءاً فقط من أسباب ضعف التجارة الدولية. فأنماط التجارة الدولية في الآونة الأخيرة هي أيضاً نتيجة لتحولات هيكلية أعمق حدثت داخل الاقتصاد العالمي. وأحد العوامل الهامة التي أثرت في أنماط التجارة الدولية خلال العقدين الأخيرين يتصل إلى حد كبير بسلاسل القيمة العالمية. فهيكل الإنتاج في الماضي، الذي ظلت تقوم في إطاره السلع والخدمات والعمالة والتكنولوجيا ورأس المال بدورها داخل الحدود الوطنية، قد جرى تدويله من أجل الاستفادة من المزايا النسبية ومن انخفاض تكاليف الإنتاج ومن وفورات الحجم. وأصبحت هذه العملية ممكنة بفضل انخفاض تكاليف المعاملات عبر الحدود الذي أتاحته الابتكارات التكنولوجية والسياسات التجارية الأكثر انفتاحاً. كما أن العوامل غير الاقتصادية، مثل نهاية الحرب الباردة التي قسَّمت الاقتصاد العالمي إلى كتلتين متعارضين، قد مارست أيضاً دوراً في هذا التغيير الهيكلي. وكانت نتيجة هذه العملية هي ظهور بلدان نامية كبيرة تعمل كمراكز للتصنيع، ما أفضى إلى زيادة مطردة في التجارة خلال تسعينات القرن العشرين وأوائل العقد الأول من القرن ٢١، ولا سيما ما يتعلق بالسلع الوسيطة.

٢٠- بيد أن التدويل الصارم لعمليات الإنتاج قد بدأ يفقد زخمه شيئاً فشيئاً بعد الكساد الكبير، ويبدو أنه الآن يتراوح مكانه، إن لم يكن يتقهقر إلى الوراء. والتفسير المنطقي لذلك هو أن الفوائد المستمدة من الابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد استُنفدت، بينما لم يتقدم تحرير التجارة والمواءمة التنظيمية بالسرعة الكافية لتوفير حوافز جديدة لمواصلة نقل الشركات إلى الخارج. وأصبح يتبين في الواقع لكثير من سلاسل القيمة العالمية أنها قد تمددت بأكثر مما ينبغي بعد الكساد الكبير وبدأت حالياً في إعادة التفكير في استراتيجياتها المتعلقة بنقل النشاط إلى الخارج. وعلاوة على ذلك، فإن تنامي المشاعر القومية في الآونة الأخيرة، هو والشواغل المتعلقة بالهجرة والعمالة وفرص العمل، وما يرافقها من حوافز سياساتية بدأت الحكومات في تنفيذها، قد أسهمت جميعها أيضاً في نقل عمليات الإنتاج لتكون أقرب إلى المستهلكين.

٢١- وأحد الاتجاهات الكاشفة في عملية إعادة توطين الشركات هو النصيب المتراجع لواردات السلع الوسيطة بالمقارنة بصادرات السلع المصنَّعة. ويتيح هذا المقياس تقديراً تقريبياً للمحتوى المستورد من الصادرات. فبعد ارتفاع هذا المحتوى طوال معظم الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨، فإنه ظل يمضي في مسار نزولي منذ الأزمة الاقتصادية لعام ٢٠٠٨ (الشكل ٧). وبالنسبة إلى البلدان النامية، ازداد المحتوى المستورد في كل وحدة من صادرات المصنوعات بنسبة ٤٠ في المائة تقريباً بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨، وارتد هذا المحتوى في عام ٢٠١٥ إلى مستويات عام ٢٠٠٣. وفيما يتعلق بالبلدان المتقدمة، تراجع هذا الرقم في عام ٢٠١٥ بالمقارنة بما كان عليه في عام ٢٠٠٠.

الشكل ٧

تغير المحتوى المستورد في صادرات البلدان النامية والبلدان المتقدمة، ٢٠٠٠-٢٠١٥

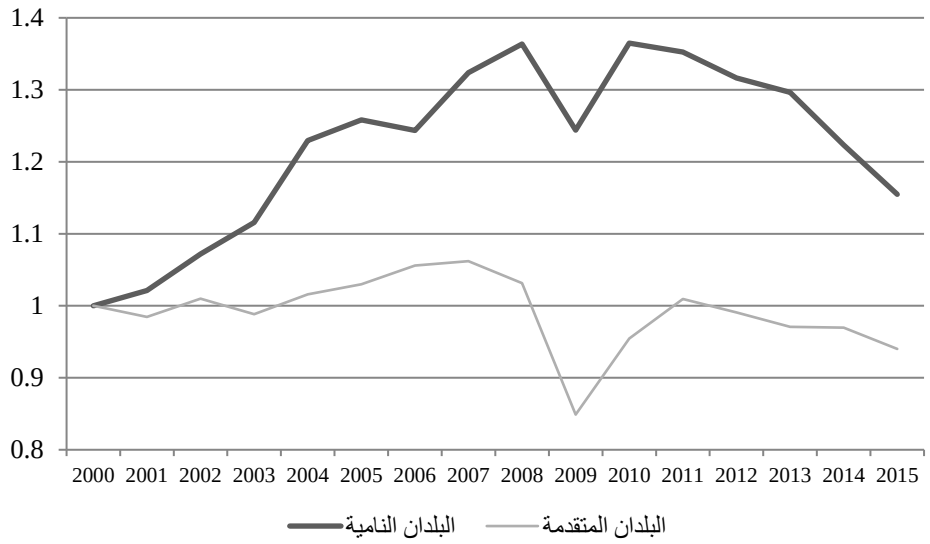

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية، وقاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.

نماذج النمو في شرق آسيا

٢٢- يوجد عنصر ثانٍ للاتجاهات التجارية في الآونة الأخيرة هو تباطؤ النمو الاقتصادي لدى كثير من الاقتصادات الناشئة، وإعادة التوازن إلى نموذج النمو في اقتصادات بلدان شرقي آسيا، ولا سيما الصين، وذلك بالاتجاه نحو سياسات أقل اعتماداً على التجارة وأكثر توازناً بالتوجّه نحو الطلب المحلي. ويظهر هذا الاتجاه بوضوح في نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ تراجعت في حالة الصين من نحو ٦٥ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٣٥ في المائة في عام ٢٠١٥. موازية في العديد من اقتصادات شرقي آسيا.

٢٣- وبالنظر إلى أهمية شرق آسيا في التجارة الدولية، فإن لضعف النمو الاقتصادي وإعادة التوازن بالاتجاه نحو الطلب المحلي على السلع الوسيطة والسلع النهائية انعكاسات هامة على التجارة الدولية؛ وهي انعكاسات لا تقتصر على البلدان المجاورة بل تتعداها إلى بلدان في أجزاء أخرى من العالم. ويصبح هذا الأثر أكثر وضوحاً عند بحث الانخفاض في تجارة المصنوعات (السلع المصنَّعة) في عام ٢٠١٥. فمن حيث القيمة، انخفضت التجارة العالمية في المصنوعات بمقدار ١ تريليون دولار تقريباً. وبلغ نصيب واردات بلدان شرق آسيا نحو ٢٥ في المائة من هذا الانخفاض، وهو نصيب أكبر بكثير من الرقم المقابل المتعلق بالصادرات (نحو ١٠ في المائة). ولا ينبغي استغراب مرونة صادرات شرق آسيا لأن المصدرين المصنعين من هذه المنطقة لديهم قدرة تنافسية عالية، ولذلك فإنهم أقدر على التعامل مع ضعف الطلب ومع البيئة التجارية غير المواتية عموماً. وما يشير إليه ذلك هو أن قطاعات التصنيع في شرق آسيا تتعزز وتعتمد بدرجة أكبر فأكبر على موردين إقليميين ومحليين أكفاء، وبدرجات أقل على موردين من أجزاء أخرى من العالم.

باء- السياسات الحكومية

الحمائية والتعريفات

٢٤- من الواضح أن أنماط التجارة الدولية تتأثر بتدخلات الحكومات. وتوجد في الواقع بعض الشواغل القائلة بأن النمو البطيء المصحوب بالزيادة الأخيرة في نزعة الشعبوية والمشاعر القومية يمكن أن يتحول إلى سلوك حمائي بما لذلك من انعكاسات كبيرة على التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي. بيد أنه لا توجد حتى الآن أدلة كافية على أن الحكومات تُنفذ سياسات تبتعد بشكل حاسم عن الاقتصاد المفتوح. فاستخدام السياسات الحمائية - على الأقل بمفهومها التقليدي - لم يختلف كثيراً عما هو معتاد، كما أنه لم ينتشر بما يكفي لأن يسهم إسهاماً كبيراً في إضعاف التجارة.

٢٥- وفي الوقت نفسه، لا شك أيضاً أنه لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في عملية تحرير التجارة في السنوات الأخيرة، ولا سيما تحرير التعريفات الجمركية في إطار مفاوضات جدول أعمال الدوحة لمنظمة التجارة العالمية. ففي الواقع بينما كانت هذه العملية كبيرة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٥، فإنها أصبحت أكثر هامشية منذ ذلك الحين (الشكل ٨). ومع ذلك، يُتوقع أن يؤدّي تنفيذ الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة إلى تقليص التكاليف التجارية غير التعريفية بهامش كبير.

التدابير غير التعريفية

٢٦- في ظل التعريفات المنخفضة عموماً خلال العقد الماضي، حدثت زيادة سريعة في عدد من السياسات التي لها انعكاسات قوية على التجارة الدولية، رغم أنها لم تكن تستهدف التجارة تحديداً (الشكل ٨). فعلى سبيل المثال، ظلت في السنوات التي تلت الأزمة تحدث زيادة في الإعانات المقدمة إلى الصناعات المحلية وفي التدابير الأخرى الرامية إلى الحد من نقل الوظائف إلى الخارج. ومن المحتمل أن تكون آثار هذه السياسات على التجارة سلبية.

٢٧- وبصفة عامة، يجري على نحو متزايد تنظيم التجارة الدولية بمصفوفة واسعة من التدابير غير التعريفية (مثل المعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية، والحواجز التقنية أمام التجارة، والحصص، وتدابير الطوارئ). ومن شأن هذه التدابير، وإن كانت لا تنطوي على نوايا حمائية، أن تكون لها آثار كبيرة على التجارة الدولية، من حيث زيادة تكاليف التجارة وكذلك من حيث آثارها على تحويل التجارة. وعلى الرغم من أن المدى الذي أسهمت في حدوده هذه التدابير غير التعريفية في تباطؤ التجارة هي مسألة يمكن الجدل بشأنها، فإنها تشكل في الواقع عقبة أمام كثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سعيها إلى تنويع أسواقها خارج سوقها المحلية وإلى استكشاف فرص لتصدير منتجاتها. وبالنظر إلى أن معظم الشركات في البلدان النامية صغيرة بالمعايير الدولية، فإن التدابير غير التعريفية الصارمة تُلقِي عبئاً إضافياً على البلدان النامية بخصوص تحقيق أهدافها فيما يتعلق بتنويع صادراتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تكاثر المعايير الطوعية الخاصة بشأن المنتجات، هي وبرامج إصدار الشهادات المستوفية لمتطلبات تتبّع المنتَج استجابة لشواغل المستهلكين، والشواغل المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات هي أمور ما فتئت تؤثر في وصول السلع إلى الأسواق. كما أن مصفوفة تدابير السياسات التجارية التي تتجاوز التعريفات وتأثيرها على إمكانية الوصول إلى الأسواق وتداعياتها يتطلبان تقييماً دقيقاً.

الشكل ٨

التدابير التعريفية وغير التعريفية، ١٩٩٥-٢٠١٥

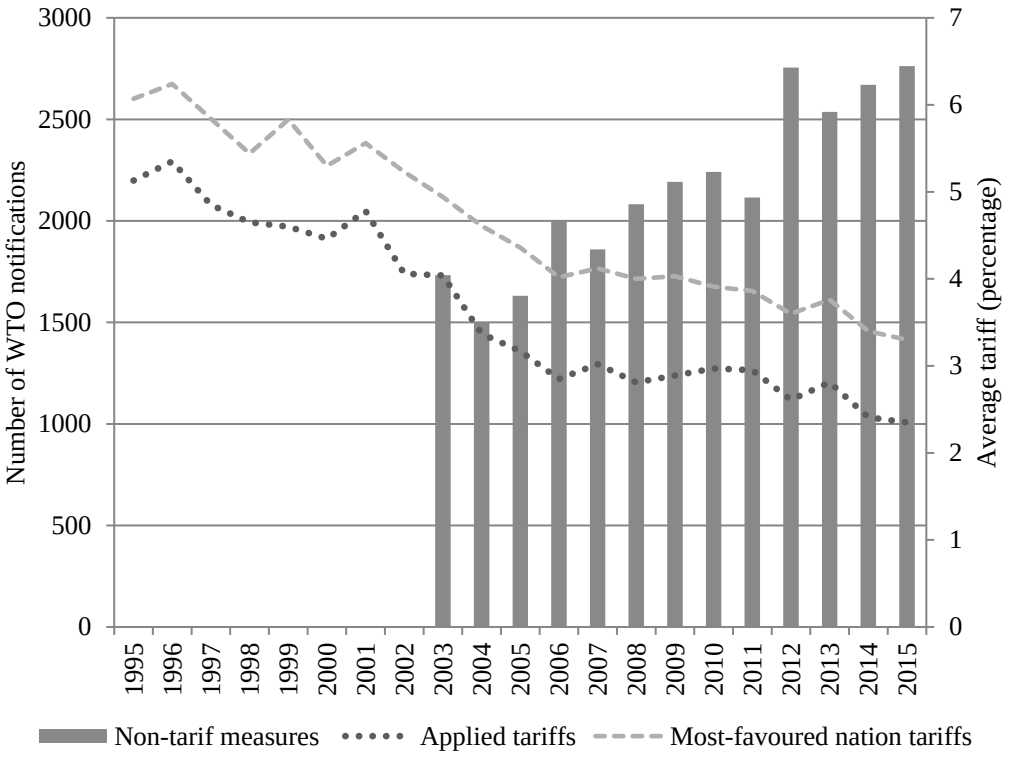

المصدر: الأونكتاد، ٢٠١٧أ (UNCTAD, 2017a).

٢٨- تضيف تدابير مثل التدابير التعريفية المبينة أعلاه تكاليف إلى التجارة. وفي الكثير من الحالات، لا تكون هذه التدابير متكافئة إذ كثيراً تتحمل البلدان النامية تكاليف امتثال أعلى. وفي هذا الصدد، أُطلق مؤخراً عدد من المبادرات الرامية إلى خفض تكاليف المعاملات العابرة للحدود على المستويين الثنائي الأطراف والمتعدد الأطراف. ويُشار بوجه خاص إلى أن الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة يتضمن أحكاماً تهدف إلى الإسراع بحركة السلع المتجر بها والإفراج عنها وتخليصها. فإذا نُفذ هذا الاتفاق تنفيذاً كاملاً، وقُدمت إلى البلدان النامية المساعدة المالية والتقنية الضرورية لبناء قدراتها المطلوبة، يُتوقع أن يؤدي الاتفاق إلى خفض ملموس في تكاليف التجارة. وعلاوةً على ذلك، يتيح الاتفاق فرصة جيدة لتعزيز مشاركة البلدان، ولا سيما البلدان النامية المنخفضة الدخل، في الاقتصاد العالمي.

اتفاقات التجارة الإقليمية

٢٩- ينطوي أيضاً كثير من اتفاقات التجارة الإقليمية الجديدة على أحكام تهدف إلى خفض تكاليف التجارة فيما بين البلدان الأعضاء في هذه الاتفاقات. وفي الواقع، شهد العقد الأخير زيادة مستمرة في اتفاقات التجارة التي تتجاوز التسهيلات المتبادلة في التعريفات الجمركية. وعادةً ما يُشار إلى هذه الاتفاقات باسم اتفاقات التجارة العميقة. وفي الفترة منذ عام ٢٠١٥، اضطُلع بأكثر من نصف التجارة العالمية بموجب نظم التعريفات الجمركية التفضيلية، ونُظم ثلث حركة التجارة العالمية بموجب قواعد ومعايير تتجاوز التسهيلات التعريفية. وأظهرت التجارة المضطلع بها بموجب اتفاقات التجارة العميقة مرونة أكبر خلال السنوات القليلة الماضية (الشكل ٩). وفي

حين أن التجارة التي لا تخضع لأي اتفاق أو التي تستفيد فقط من التسهيلات التعريفية قد ظلت راكدة منذ عام ٢٠١٢، استمرت التجارة المضطلع بها بموجب الاتفاقات العميقة في التزايد في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤. وفي حين أن نمو التجارة في إطار اتفاقات التجارة التفضيلية العميقة كان صفراً في عام ٢٠١٥، انخفضت بنسبة تزيد على ١٥ في المائة التجارة التي لا تخضع لأي اتفاق أو التي تخضع لاتفاقات تفضيلية. ومن المحتمل أن تُعزى المرونة الأكبر التي اتسمت بها التجارة في إطار الاتفاقات العميقة إلى أن هذه الاتفاقات، في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالكساد، تتيح للشركاء في التجارة مزايا تنافسية بالمقارنة مع المنافسين الأجانب، بالنظر إلى أن هذه الاتفاقات لا تتناول فحسب التعريفات الجمركية بل تتناول أيضاً التكاليف التجارية الأخرى (التدابير غير التعريفية).

الشكل ٩

نمو التجارة من عام إلى عام في إطار اتفاقات التجارة التفضيلية وخارجها، ٢٠١٠-٢٠١٥

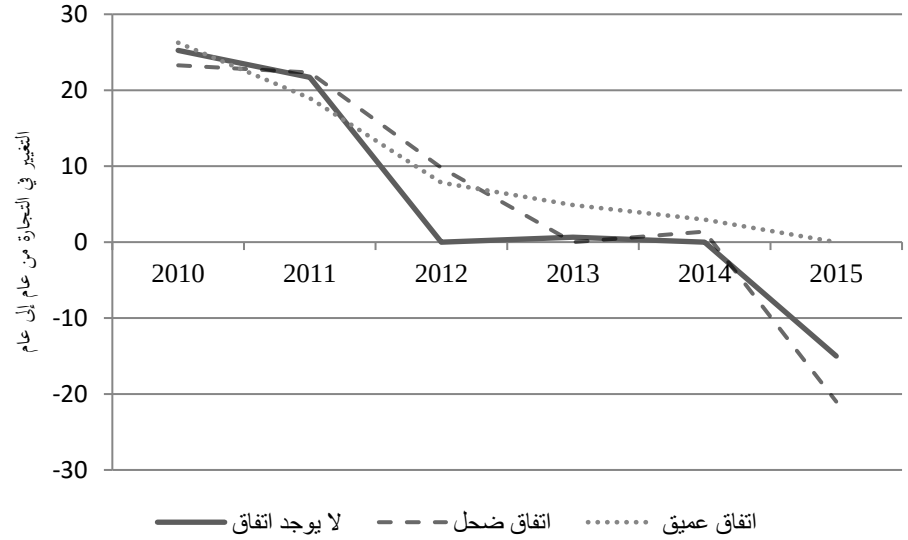

المصدر: حسابات الأونكتاد، على أساس بيانات مستمدة من نظام معلومات منظمة التجارة العالمية المتعلق باتفاقات التجارة الإقليمية، وقاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.

٣٠- وقد ظلت الاتفاقات الثنائية - أي الاتفاقات التجارية المعقودة بين بلدين - تشغل حيزاً أكبر على نحو متزايد في جدول أعمال التجارة الدولية خلال العقدين الماضيين. فمنذ عام ١٩٩٥، أُخطرت منظمة التجارة العالمية بإبرام أكثر من ٦٠٠ اتفاق تجارة إقليمي (ثنائي الأطراف وعديد الأطراف). وازداد هذا الاتجاه ازدياداً حاداً عقب الكساد الكبير (انظر الشكل ١٠). وبينما كان لا يوجد سوى خمسة اتفاقات ثنائية الأطراف سارية المفعول، بالمقارنة مع ٢٨ اتفاقاً للتجارة الإقليمية في عام ١٩٩٠، أصبح عدد الاتفاقات الثنائية ١٥٦ اتفاقاً وعدد اتفاقات التجارة الإقليمية ١٠٩ اتفاقات في عام ٢٠١٥. وكانت البلدان التجارية الكبيرة هي تقود الاندفاعة نحو إبرام اتفاقات التجارة الثنائية والإقليمية، بما في ذلك الاندفاعة إلى تحويل اتفاقات التجارة التفضيلية المبرمة بينها وبين البلدان النامية إلى اتفاقات تجارية متبادلة.

الشكل ١٠

عدد اتفاقات التجارة الثنائية الأطراف والإقليمية السارية، ١٩٥٠-٢٠١٥

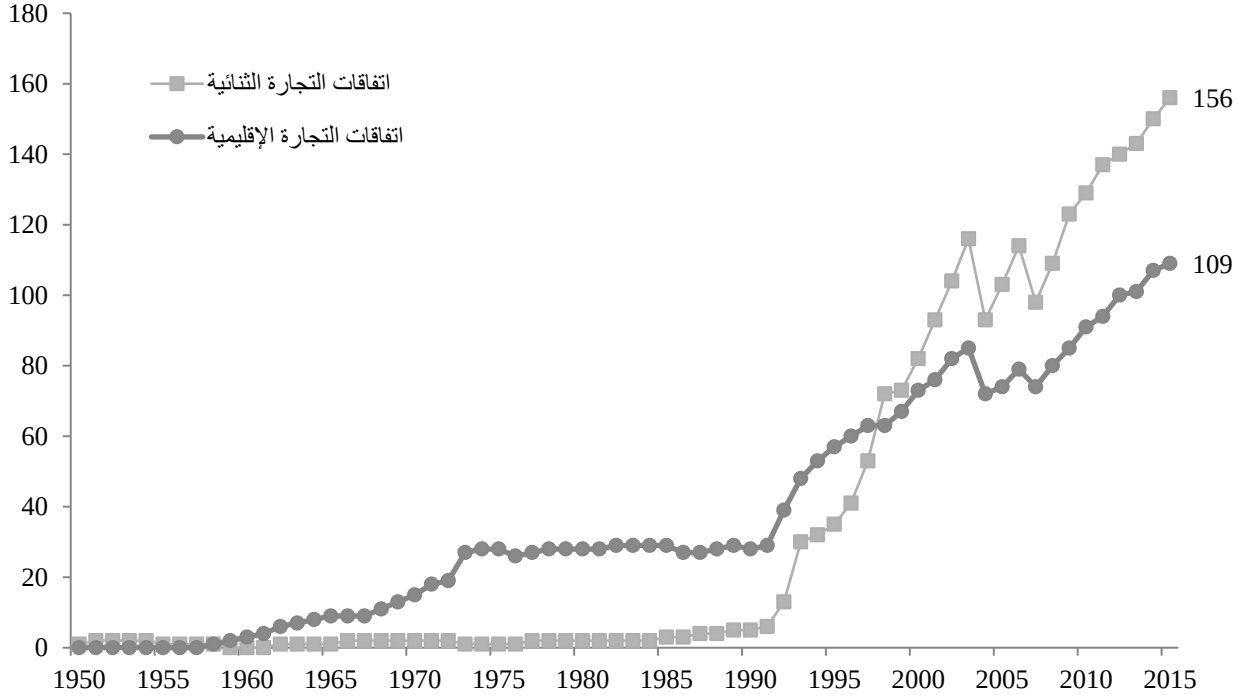

المصدر: حسابات الأونكتاد، على أساس بيانات مستمدة من نظام معلومات منظمة التجارة العالمية المتعلق باتفاقات التجارة الإقليمية.

٣١- ظلت الاتفاقات الثنائية والإقليمية والإقليمية-الكبرى والمتعددة الأطراف تشكّل معظم حركة التجارة الدولية منذ تأسيس الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة في عام ١٩٤٧. ورغم ذلك، فمن الممكن أن تؤدي الموجة الجديدة من الاتفاقات الثنائية التي لوحظت مؤخراً إلى نشوء عدد من حالات تشويه التجارة يفوق عدد حالات تهيئة فرص التجارة، وذلك إذا كانت هذه الاتفاقات الثنائية مغلقة. وقد يطرح هذا الاتجاه مسألة حماية وتجزؤ النظام التجاري المتعدد الأطراف، وهو ما يمكن أن يزيد من تهميش أقل البلدان نمواً.

٣٢- وسيقت حجة مفادها أن البلدان التجارية الكبيرة تتمتع بميزة في مفاوضات التجارة الثنائية نظراً إلى أنه يمكنها أن تستغل تأثير اقتصاداتها الكبيرة في إبرام اتفاقات تجارية تلبي مصالحها التجارية والاقتصادية. أما البلدان الأصغر، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل، فهي في وضع أضعف لا يتيح لها الدفاع عن مصالحها التجارية والاقتصادية والإنمائية. ولكن ما لم يُحرز تقدم في مفاوضات جدول أعمال الدوحة الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، لن يكون أمام البلدان النامية الصغيرة من خيار سوى الدخول في اتفاقات تجارية ثنائية مع البلدان التجارية الكبيرة المتعاملة معها، إن طُلب ذلك. وفي الوقت الراهن، تشكِّل البلدان المتقدمة الرئيسية أسواق التصدير الأساسية لكثير من البلدان المنخفضة الدخل؛ ومن ثم تحتاج البلدان المنخفضة الدخل إلى مواصلة التجارة مع هذه البلدان المتقدمة بموجب قواعد تجارية متعددة الأطراف وعادلة وشفافة ويمكن التنبؤ بها.

ثالثاً- التجارة والتنمية المستدامة

٣٣- أتاحت عملية التكامل التجاري في العقود الثلاثة الأخيرة، رغم تفاوتها، فرصاً واسعة أمام البلدان لتحسين وتنفيذ استراتيجياتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا تزال توجد مخاوف من أن تكون فوائد الاقتصاد المعولَم قد تحققت في العقدين الماضيين من حيث البُعد الاقتصادي للتنمية أكثر منها من حيث الاستدامة الاجتماعية والبيئية. وليست هذه النتيجة مفاجئة، من منظور اقتصادي، لأن التجارة هي في المقام الأول نشاط اقتصادي، ولأن السياسات التجارية توضع إلى حد كبير بهدف زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية. والشواغل الاجتماعية والبيئية هي موضوع السياسات المحددة والأكثر شمولاً التي تتعامل مع كل من أنماط الإنتاج وأنماط الاستهلاك. وعلاوةً على ذلك، كان النظام التجاري المتعدد الأطراف قد ابتُكر لكي يتناول الشواغل الميركانتيلية التي تؤثر على الحوكمة العالمية ولكي يمنع الحروب التجارية والعسكرية التي عادةً ما اقترنت بالميركانتيلية أكثر من كونه قد ابتُكر لتناول التنمية المستدامة. ومع ذلك، ففي أحيان كثيرة تركزت فوائد التكامل التجاري في بضعة عوامل (اقتصادية في المقام الأول)، في حين اعتُبرت القضايا الشاملة للجميع والاجتماعية والبيئية عوامل خارجية. وهذه النتائج غير المتكافئة هي من بين أسباب التشكيك مؤخراً في فوائد العولمة والتجارة، ومن أسباب انبعاث مشاعر الغلو الوطني.

٣٤- ويسلط عدد من العوامل، منها الحديث المناهض للتجارة في الآونة الأخيرة، الضوء على التحديات التي يواجهها النظام التجاري الراهن في دعم نموذج للتنمية أكثر شمولاً للجميع وأكثر استدامةً في إطار التجارة المتعددة الأطراف. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة في سياق الخطة الجديدة للتنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة في شكل أهداف التنمية المستدامة. وبإيجاز، فلكي تكون عملية التكامل التجاري مقبولة على نطاق واسع، لا ينبغي أن تُحدد هذه العملية من حيث المكاسب الاقتصادية فحسب بل أيضاً من منظور أوسع هو التنمية المستدامة. ويعني ذلك أنه في سياق عملية وضع السياسات، ينبغي أن تتناول استراتيجيات تعزيز التجارة أيضاً بوضوح الشواغل الاجتماعية – الاقتصادية والإنمائية مثل الحد من الفقر، وتوفير فرص عمل، والأمن الغذائي، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية. وينبغي أن تركز الاستراتيجيات التجارية على التنمية المستدامة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة[٢]. وبما أن التجارة وحدها لا يمكنها أن تحل جميع القضايا، فينبغي التنسيق الوثيق بينها وبين المبادرات الدولية الأخرى مثل الاتفاقات البيئية والمتعددة الأطراف؛ والمبادرات التي تتناول مسائل العمل والصحة والبيئة والتي أطلقتها منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والمبادرات التي أطلقتها منظمات دولية أخرى ووكالات تابعة للأمم المتحدة.

٣٥- ولا يشكّل الاعتراف بالتجارة الدولية كوسيلة لتحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية ظاهرة جديدة. فعندما تأسس الأونكتاد في عام ١٩٦٤، اعترف المجتمع الدولي بأن:

> التقدم الاقتصادي والاجتماعي في جميع أرجاء العالم يعتمد إلى حد بعيد على التوسع المستمر في التجارة الدولية. فمن شأن التوسّع على نطاق كبير في التجارة الدولية

(٢) للاطلاع على مزيد من المناقشة، انظر الأونكتاد، ٢٠١٦، *التجارة من أجل التنمية المستدامة: التجارة والنفاذ إلى الأسواق، وأهداف التنمية المستدامة* (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف).

المنصفة والمفيدة بشكل متبادل أن يُرسي أساساً جيداً لإقامة علاقات جوار بين الدول، وأن يساعد على تعزيز السلام وتهيئة مناخ من الثقة المتبادلة والتفاهم فيما بين البلدان، وأن يشجع على تحقيق مستويات معيشية أعلى وتقدم اقتصادي أسرع في جميع بلدان العالم[٣].

٣٦- غير أن راسمي السياسات التجارية يواجهون، في الواقع العملي، تحدياً كبيراً يتمثل في جعل التجارة والسياسة التجارية داعمتين للتنمية المستدامة.

٣٧- وخلال السنوات العشرين الأخيرة، استوعب إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف استيعاباً تدريجياً بعض أوثق الشواغل صلة بالتنمية المستدامة. فمثلاً، تهدف الغاية ١٧-١٠ من أهداف التنمية المستدامة إلى "إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف" في إطار منظمة التجارة العالمية. وتدعو خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية إلى الإسراع بتنفيذ القرارات الوزارية الصادرة عن منظمة التجارية العالمية والموجهة نحو التنمية، والتي وافقت عليها حتى الآن المفاوضات التجارية لجولة الدوحة. وبصورة عامة، أحرزت المفاوضات الجارية في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف تقدماً، وإن كان بطيئاً، في تناول الشواغل ذات الصلة ببعض جوانب التنمية المستدامة. ففي عام ٢٠١٤، مثلاً، اعترف بعض الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بضرورة أن تعكس السياسات المتعلقة بالتجارة الشواغل البيئية، وأطلقوا مفاوضات متعددة الأطراف بشأن اتفاق السلع البيئية. والغرض من هذا الاتفاق، رغم عدم الانتهاء من وضعه، هو خفض التعريفات الجمركية على السلع المفيدة للبيئة. وقد كان التوقيع على اتفاق باريس في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (٢٠١٥) حافزاً جديداً لهذه المفاوضات.

٣٨- بيد أن المفاوضات المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة تسير ببطء على المستوى المتعدد الأطراف، كما لا يزال ما اتُفق عليه محدوداً. ومن الناحية الأخرى، أحرزت اتفاقات التجارة الثنائية والإقليمية تقدماً أسرع في تناول شواغل التنمية المستدامة. وفي الواقع، فإن عدداً متزايداً من اتفاقات التجارة الثنائية أو الإقليمية أو الأقاليمية يتضمن أحكاماً تتناول الشواغل الاجتماعية والإنمائية. وأحد الأمثلة على ذلك هو معايير العمل. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، تُستبعد معايير العمل من إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية، باعتبار أن منظمة العمل الدولية هي الهيئة المنوط بها تناول هذه المسألة. وكثيراً ما تقتصر المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بمعايير العمل على الالتزامات العامة. ومن الناحية الأخرى، أصبح من الشائع على نحو متزايد إدراج التزامات أكثر صرامةً بشأن هذه المعايير في كثير من الأحكام المتعلقة بالاستدامة في اتفاقات التجارة الإقليمية. وتشير تقارير منظمة العمل الدولية إلى أن الاتفاقات التجارية السارية التي تتضمن أحكاماً بشأن العمل قد بلغ عددها، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ٧٦ اتفاقاً (تغطي ١٣٥ اقتصاداً)، أُبرم نحو نصفها بعد عام ٢٠٠٨ (الشكل ١١). ويتضمن أكثر من ٨٠ في المائة من الاتفاقات التي بدأ سريانها منذ عام ٢٠١٣ أحكاماً تتعلق بمعايير العمل. وتغطي هذه الاتفاقات عموماً أغلبية معايير العمل الأساسية التي حددتها منظمة العمل الدولية، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات، والحق في إنشاء نقابات وفي

(٣) United Nations, 1964, Proceedings of the United Nations Conference on Trade and Development, Final Act and Report, Volume I (Sales No. 4, II.B. 11, Geneva)

التفاوض الجماعي، وفرض قيود على عمل الأطفال، والقضاء على العمل القسري. وتغطي أيضاً بعض هذه الاتفاقات معايير تتعلق بالحد الأدنى للأجور ومسائل تتصل بالسلامة والصحة المهنيتين. ومع ذلك، تُظهِر الأحكام المتعلقة بالعمل في اتفاقات التجارة الإقليمية وجود درجات متفاوتة من وجوب الإنفاذ، إذ لا يزال كثير منها مجرد طموحات عامة وليس معايير نافذة.

الشكل ١١

تطور اتفاقات التجارة الإقليمية التي تتضمن أحكاماً بشأن العمل، ١٩٩٥-٢٠١٥

(الرقم والنسبة المئوية)

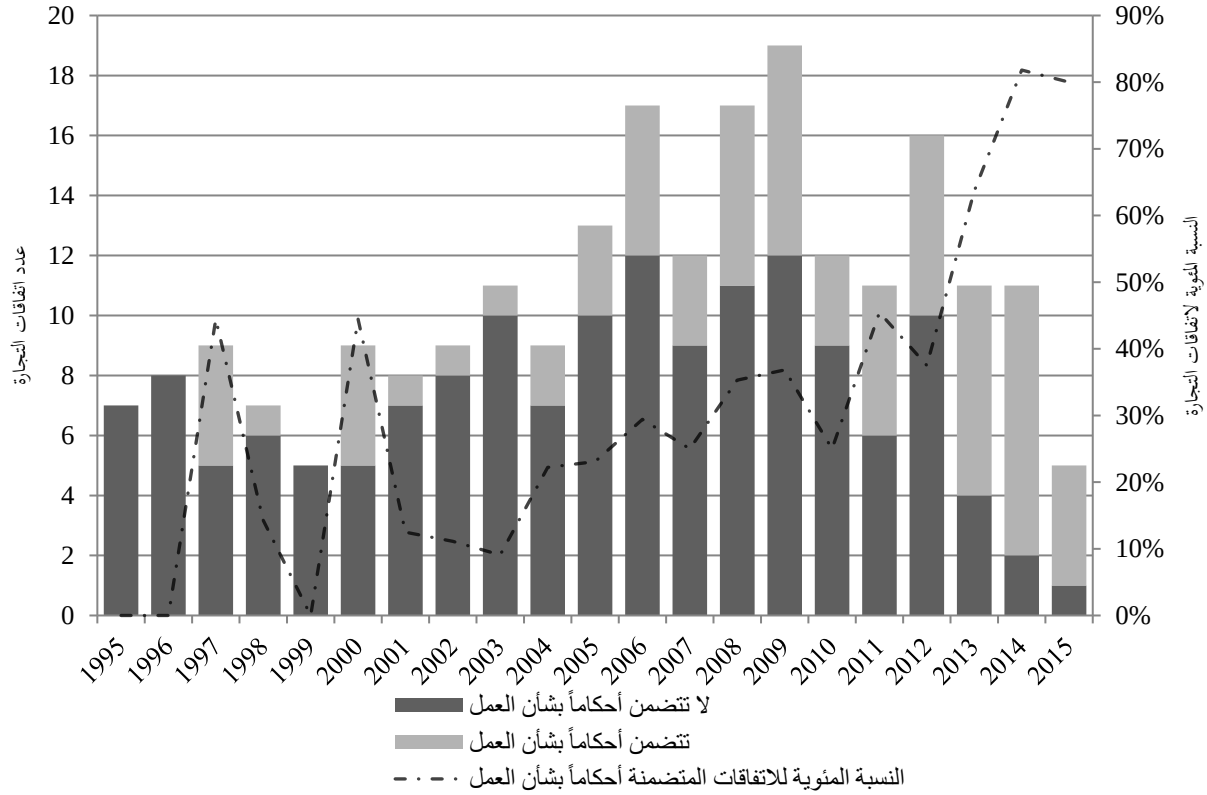

المصدر: حسابات الأونكتاد، على أساس بيانات مستمدة من نظام معلومات منظمة التجارة العالمية المتعلق باتفاقات التجارة الإقليمية.

٣٩- ويُشكل مجال الحماية البيئية مثالاً آخر لكيفية تحوّل اتفاقات التجارة الإقليمية إلى أدوات في استراتيجيات التنمية المستدامة. وتشير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن الأحكام البيئية الأساسية كانت شائعة بالفعل في اتفاقات التجارة الإقليمية في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين[٤]. ويُلاحظ، منذ عام ٢٠١٠، وجود اتجاه متصاعد لإدراج أحكام بيئية أكثر تركيزاً على "الجوهر" في اتفاقات التجارة الإقليمية، كالأحكام التي تشير إلى التعاون البيئي، ومشاركة الجمهور، وتسوية النزاعات، وتغطية مسائل بيئية معينة، وآليات التنفيذ (الشكل ١٢). ووفقاً لتقارير منظمة التجارة العالمية، فإن عدد الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف السارية التي تتضمن أحكاماً بيئية يزيد على ٢٥٠ اتفاقاً. ومن الواضح وجود تفاوت

(٤) Organization for Economic Cooperation and Development, 2017, Assessing implementation of environmental provisions in regional trade agreements, Joint Working Party on Trade and Environment, 6 June.

كبير فيما بين اتفاقات التجارة من حيث مدى صرامة الأحكام البيئية. ومن منظور بيئي، تكون أكثر اتفاقات التجارة طموحاً مصحوبة باتفاقات جانبية تتناول مسائل بيئية، أو تتضمن فصلاً محدداً يتناول المسائل البيئية. وعلى الطرف الآخر، توجد اتفاقات تتناول بصورة سطحية المسائل البيئية، وهو ما يكون كثيراً في شكل بنود الاستثناءات من الالتزامات التجارية العامة بموجب الاتفاقات. بيد أنه بينما تُسهم اتفاقات التجارة الإقليمية في تحسين إدماج المسائل التجارية والبيئية معاً، لم يُحرز إلا تقدم بطيء على المستوى المتعدد الأطراف.

الشكل ١٢

تطور اتفاقات التجارة الإقليمية المتضمنة أحكاماً بيئية، ١٩٩٥-٢٠١٥

(الرقم والنسبة المئوية)

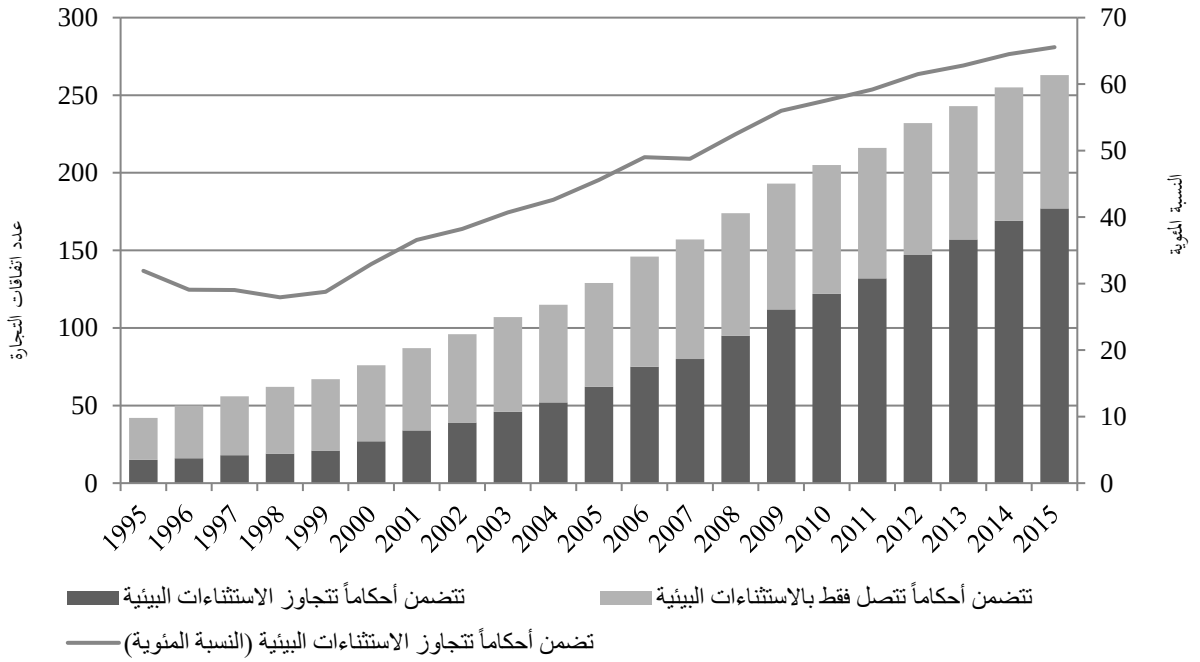

المصدر: حسابات الأونكتاد، على أساس بيانات مستمدة من نظام معلومات منظمة التجارة العالمية المتعلق باتفاقات التجارة الإقليمية.

٤٠- والنظر في مسائل المساواة بين الجنسين هو مثال آخر لمحاولة اتفاقات التجارة الإقليمية أن تُسهم في التنمية المستدامة. إذ يُسلّم كثير من اتفاقات التجارة الإقليمية المعاصرة بأهمية تعميم المنظور الجنساني من أجل تحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع، كما يُسلّم بالدور الرئيسي لسياسات المساواة بين الجنسين في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتزايد الاعتراف بالتجارة كمحرك للتنمية، ومن شأن زيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد المحلي والدولي أن تضمن تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. ويمكن بذل المزيد من الجهود لتعميم مراعاة المسائل الجنسانية عن طريق اتفاقات التجارة الإقليمية، وذلك بإدراج الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في صلب نصوص الاتفاقات، على أن تُؤخذ هذه الاعتبارات في الحسبان أثناء صياغة الاتفاق والتفاوض بشأنه لضمان تحقيق نتيجة تراعي الاعتبارات الجنسانية، مع إيلاء معاملة خاصة لأساليب التجارة التي تُمثَّل فيها المرأة تمثيلاً أكبر، ولا سيما في تصميم البرامج التفضيلية من أجل الشركات الصغيرة والتجارة الإلكترونية.

٤١- وثمة سؤال مهم هو ما إذا كانت أحكام اتفاقات التجارة الإقليمية وما يرتبط بها من التزامات بخصوص قضايا التنمية المستدامة تيسِّر أم تعوق الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بهذه المسائل. وبصورة عامة، يدرك واضعوا السياسات هذه المشكلة. فمن المهم في الواقع، رغم وجود اختلافات، أن تكون الأحكام المتعلقة بالاستدامة، التي تُعتمد على الصعيد الإقليمي أو الثنائي، "صديقة لتعددية الأطراف" بما يشجع التقارب. ولكي تكون أحكام اتفاقات التجارة الإقليمية أحجار للبناء، ينبغي أن تكون متسقة مع الالتزامات ذات الصلة المعمول بها في إطار منظمة التجارة العالمية، وعند إدماج تدابير الإطار الموسع لمنظمة التجارة العالمية ينبغي أن تكون اتفاقات التجارة الإقليمية متسقة على نحو متبادل. ويمكن ضمان تحقيق أفضل اتساق عن طريق اتفاقات التجارة الإقليمية التي يمكن أن تُدرج بها الالتزامات المتعددة الأطراف القائمة حالياً والمحتملة مستقبلاً، دون الحاجة إلى إعادة فتح باب المفاوضات بشأن هذه الاتفاقات. وبصورة أكثر عموماً، يمكن اعتبار اتفاقات التجارة الإقليمية، التي تشجع أو تشترط استخدام المعايير الدولية ذات الصلة، اتفاقات صديقة لتعددية الأطراف.

٤٢- ولا غنى عن إدراج بُعد التنمية المستدامة في المفاوضات والاتفاقات المتعلقة بالتجارة، ولكنه قد لا يكون كافياً، بالنظر إلى البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة. ومما يثير قلقاً خاصاً أن التغيرات الجارية وأوجه الضعف المستمرة في التجارة الدولية من المحتمل أن تؤثّر على فرص التنمية ليس من المنظور الاقتصادي فحسب ولكن أيضاً من حيث التنمية المستدامة. وقد تحقق كثير من الأهداف الإنمائية للألفية لمجرد أن فترة تنفيذها قد حدثت أثناء فترة شهدت تكاملاً عالمياً ونمواً اقتصادياً قويين. وبالنظر إلى الاتجاهات الأخيرة المتمثلة في ركود التجارة الدولية وضعف النمو الاقتصادي، يكون من المحتمل أن تواجه أهداف التنمية المستدامة بعض العقبات. وبوجه خاص يمكن القول إن الفترة التي تحققت فيها الأهداف الإنمائية للألفية قد تزامنت مع حدوث اندماج مكثَّف لكثير من البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، ما أسفر عن تحقّق نمو اقتصادي سريع في كثير من مناطق العالم. وفي نهاية الأمر، أسهم هذا النمو الاقتصادي إسهاماً كبيراً في تحقيق كثير من الأهداف الإنمائية للألفية. فمثلاً، انخفضت بمقدار النصف في تلك الفترة نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم (الهدف ١). ويوجد قلق آخر هو أن أهداف التنمية المستدامة، وإن كانت بالضرورة أكثر طموحاً من الأهداف الإنمائية للألفية، تواكب فترة تسود فيها بيئة اقتصادية وجغرافية سياسية تتسم بقدر أكبر من عدم التيقّن.

٤٣- وبأخذ كل شيء في الاعتبار، يمكن القول إن عدم التيقّن الراهن الذي يشوب الاقتصاد العالمي هو والحاجة إلى استراتيجيات إنمائية أكثر شمولاً للجميع وأكثر استدامة يتطلبان التزامات سياساتية أقوى على الصعيدين الوطني والدولي. وهذا يقود إلى شاغل رئيسي هو: هل قواعد التجارة الدولية الراهنة كافية لنطاق التنمية المستدامة، أم أنها تحتاج إلى تعزيز؟ وبالنظر إلى أنه لا يمكن زيادة تأخير تحقيق تقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يكون من المهم تحسين النظام التجاري فيما يتعلق بالتنفيذ، لا من حيث النمو الاقتصادي فحسب ولكن أيضاً من حيث النمو الشامل للجميع والمستدام. وفي ظل الإطار الراهن، فإن عملية تحقيق التنمية المستدامة تقع إلى حد كبير ضمن نطاق السياسات الوطنية.

٤٤- بيد أنه إذا كانت البلدان تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن استراتيجياتها الإنمائية الخاصة بها، فمن الممكن أن تدعم القواعد التجارية المناسبة هذه الاستراتيجيات عن طريق إتاحة إطار لأهداف التنمية المستدامة على الأجل الطويل. ولكي يمكن "استئصال الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير" (موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، لعام ٢٠١٧)، يتعين على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات في المجالات التالية حيث تمس الحاجة إلى تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها من أجل زيادة التآزر بين التجارة وأهداف التنمية المستدامة:

(أ) الحد من عدم التيقّن بشأن السياسات التجارية؛

(ب) مكافحة نزعة الحمائية التجارية على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف؛

(ج) تعزيز التحول الهيكلي للبلدان النامية المنخفضة الدخل و/أو المعتمدة على السلع الأساسية؛

(د) وضع تدابير ومعايير تنظيمية، في مجالات مثل الصحة والبيئة وسياسة المنافسة، تعزز التدفقات التجارية للبلدان النامية ولا تقوضها؛

(هـ) وضع تدابير سياساتية لتحقيق التجارة الشاملة للجميع، مثلاً من أجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والنساء والشباب.

رابعاً- الاستنتاج والتوصيات المتعلقة بالسياسات

٤٥- تتوافق الآراء فيما بين المنظمات الدولية التي ترصد اتجاهات التجارة على أن عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ يُنتظَر أن يشهدا نمواً أكثر اطراداً في أحجام التجارة الدولية، يصل متوسطه إلى ٣ في المائة في عام ٢٠١٧ وإلى ٤ في المائة في عام ٢٠١٨. ويُتوقع أيضاً أن تزداد قيمة التجارة الدولية نظراً إلى أن أسعار السلع الأساسية يُنتظَر أيضاً أن تستأنف اتجاهها الصعودي. ومع ذلك، لا يزال يوجد كثير من مخاطر حدوث انخفاض في هذه التوقعات، كما أن الأداء الفعلي للتجارة الدولية في عام ٢٠١٧ وما بعده سيعتمد اعتماداً كبيراً على أي عوامل لها تأثير على البيئة الاقتصادية العالمية. وبوجه خاص، يشكل خطر زيادة عدم التيقّن السياساتي واحتمال تنفيذ سياسات تجارية منغلقة اثنين من دواعي القلق الرئيسية فيما يتعلق بانتعاش التجارة الدولية سيتعين على المجتمع الدولي معالجتها.

٤٦- واستناداً إلى تحليل هذه الورقة، يُقترح أن تنظر البلدان في التوصيات السياساتية التالية من أجل تنشيط التجارة الدولية وتعزيز إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها وطنياً وإقليمياً ودولياً، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة:

(أ) ينبغي إعداد السياسات التجارية على نحو تحقق به التجارة ليس فقط نمواً اقتصادياً ولكن أيضاً نمواً شاملاً للجميع ومستداماً. وهذا يعني أن من المهم ضمان الإدماج الفعلي للأهداف الوطنية وأهداف التنمية المستدامة في عملية وضع السياسات الوطنية والإقليمية وفي استراتيجيات تنفيذها. ومن الأهمية البالغة، في عصر الأهداف الإنمائية المستدامة، دفع جدول أعمال الدوحة لمنظمة التجارة العالمية إلى الأمام وتحقيق تقدم ملموس في الأبعاد الإنمائية للمفاوضات، وبخاصة في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية. وسيمثل

ذلك تقدماً تمس الحاجة إليه نحو تحقيق مزيد من التيقّن السياساتي فيما يتعلق بإسهام النظام التجاري المتعدد الأطراف في التنمية المستدامة. وبالإضافةً إلى ذلك، ينبغي أن تكون الشواغل الاجتماعية والبيئية هي موضوع سياسات محددة أكثر شمولاً تتناول أنماط الإنتاج وأنماط الاستهلاك على السواء، بما في ذلك تناولها في إطار سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية؛

(ب) من الممكن أن تؤدي عمليات التكامل التجاري على الصعيدين المتعدد الأطراف والإقليمي دوراً حاسم الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة. وهذا يعني أن استراتيجيات تعزيز التجارة ينبغي أيضاً أن تتناول بوضوح، في إطار عملية وضع السياسات، الشواغل الاجتماعية – الاقتصادية والإنمائية مثل الحد من الفقر، وتوفير فرص عمل، وتحقيق الأمن الغذائي، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية. كذلك فإن استراتيجيات التنمية الشاملة، بما في ذلك السياسات التجارية المراعية بشكل مباشر (لا بشكل غير مباشر) لتأثيراتها على التنمية، تؤدي دوراً مهماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) أصبحت اتفاقات التجارة الإقليمية سمة قوية للنظام التجاري الدولي. ولكي تكون هذه الاتفاقات أحجار بناء للنظام التجاري المتعدد الأطراف، فإنها ينبغي أن تكون متسقة مع الالتزامات ذات الصلة المتعهَّد بها في إطار منظمة التجارة العالمية، وينبغي، عند إدماج التزامات الإطار الموسع لمنظمة التجارة العالمية، أن تكون هذه الاتفاقات متسقة على نحو متبادل. والاتفاقات الإقليمية، التي يمكن أن تُدمج فيها الالتزامات المتعددة الأطراف القائمة والمستقبلية، دون الحاجة إلى إعادة فتح المفاوضات بشأن اتفاقات التجارة الإقليمية، يمكن أن تكفل أفضل اتساق بين النزعة الإقليمية والنزعة المتعددة الأطراف. وبصورة أعم، فإن اتفاقات التجارة الإقليمية التي تشجع أو تشترط استخدام النظم الدولية ذات الصلة، مثل نظم تعميم مراعاة المنظور الجنساني، يمكن اعتبارها صديقة لتعددية الأطراف. ويمكن بذل مزيد من الجهود لتعميم مراعاة المنظور الجنساني عن طريق اتفاقات التجارة الإقليمية، وذلك بإدراج الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في نصوص الاتفاقات؛

(د) ينبغي أن تكون التنمية المستدامة، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة، موضع تركيز استراتيجيات التجارة. ونظراً إلى أن التجارة لا يمكن أن تحل وحدها جميع قضايا التنمية، ينبغي التنسيق الوثيق بينها وبين المبادرات الدولية الأخرى، مثل المبادرات التي تتناول مسائل العمل والصحة والبيئة والتي تطلقها منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على التوالي؛ وبينها وبين المبادرات التي تطلقها منظمات دولية أخرى ووكالات الأمم المتحدة. وينبغي أيضاً السعي إلى تحقيق التنسيق مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بتنفيذ إسهامات تغير المناخ المحددة في اتفاق باريس المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

مرفق

تراجع التجارة في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٥: هل توجد أوجه تماثل؟

١- في عام ٢٠١٥، انخفضت القيمة الإجمالية للتجارة العالمية بنحو ١٠ في المائة. ولبيان الأمور من المنظور السليم، لم تنخفض قيمة التجارة الدولية بهذه النسبة إلاّ مرة واحدة في السنوات الثلاثين الأخيرة. وكان ذلك في عام ٢٠٠٩، عندما انهارت التجارة بنسبة تزيد على ١٥ في المائة. وبينما توجد بعض أوجه التماثل بين هذين الحدثين، توجد أيضاً اختلافات مهمة بينهما. وبادئ ذي بدء، أسهمت عوامل مختلفة في انهيار التجارة في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٥. فبينما كان انهيار التجارة في عام ٢٠٠٩ نتيجة مباشرة للكساد الاقتصادي الناجم عن الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، فإن تراجع التجارة في عام ٢٠١٥ قد وقع أثناء فترة كان فيها النمو الاقتصادي الإجمالي طفيفاً ولكنه إيجابي. ويشير ذلك وحده إلى أن تدهور التجارة في عام ٢٠١٥ يُعزى في المقام الأول إلى صدمة قاسية وغير متوقعة أثرت على الطلب العالمي كما حدث في عام ٢٠٠٩، ولكن من المحتمل أنه يُعزى أيضاً إلى وجود عوامل أخرى أدت دوراً في عام ٢٠١٥. ومما يتصل بذلك أنه يوجد اختلاف مهم بينهما وهو أنه بينما أثر عام ٢٠٠٩ على التجارة الدولية، وذلك في المقام الأول بفعل انخفاض الطلب في البلدان المتقدمة (وهو الانخفاض الذي انتشر سريعاً إلى العالم النامي)، فإن انهيار التجارة في عام ٢٠١٥ كان أوسع انتشاراً في البلدان النامية. وبينما كان نصيب البلدان النامية نحو ثلث الانخفاض في مجموع الواردات في عام ٢٠٠٩، كانت هذه النسبة نحو ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٥.

٢- وكانت البلدان النامية أكثر تأثراً نسبياً في عام ٢٠١٥، بسبب الآثار غير المباشرة الطويلة الأجل الناجمة عن أسعار السلع الأساسية. وانتعشت بسرعة في نهاية عام ٢٠٠٩ أسعار السلع الأساسية، ولا سيما النفط، وتمكنت البلدان المصدرة من المحافظة على طلبها على الواردات باستخدام حسابها الاحتياطي الدولي المتراكم. وكانت دورة الأسعار المنخفضة بعد عام ٢٠١١ أكثر هيكلية واستحثّت تعديلات أعمق. وكان طلب البلدان المصدرة للسلع الأساسية أضعف في عام ٢٠١٥ لأن انخفاض إيرادات التصدير قد أثر على ميزانيات الحكومات، وأسهم في حدوث الكساد، وأدى في كثير من الأحيان إلى انخفاض أسعار الصرف، مما جعل في نهاية الأمر أسعار السلع المستوردة أغلى بكثير. وحدث هذا الاتجاه في كثير من البلدان المصدرة للسلع الأساسية، بما في ذلك معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. ومن الناحية الأخرى، كان انخفاض الطلب على السلع المستوردة أقل نسبياً في الشرق الأوسط، حيث بلغت نسبته نحو ثمانية في المائة بالمقارنة مع انخفاض قدره نحو ٢٢ في المائة في قيمة الصادرات. وأحد الأسباب المحتملة لذلك هو أن بعض البلدان الرئيسية المصدرة للنفط قد ظلت تستخدم الصناديق السيادية للمحافظة على ميزانياتها ولتحقيق الاستقرار لاقتصاداتها.

الانخفاض في التجارة في عامي ٢٠١٥ و٢٠٠٩

	٢٠٠٩				٢٠١٥			
	الانخفاض (كنسبة مئوية)		*كنسبة مئوية من الانخفاض في التجارة العالمية*		*الانخفاض (كنسبة مئوية)*		*كنسبة مئوية من الانخفاض في التجارة العالمية*	
	الواردات	*الصادرات*	*الواردات*	*الصادرات*	*الواردات*	*الصادرات*	*الواردات*	*الصادرات*
البلدان المتقدمة	٢٥-	٢٢-	٦٤	٥٤	١١-	١١-	٥١	٥٠
شرق آسيا	١٧-	١٦-	١٤	١٦	١٢-	٤-	٢٦	٩
أمريكا اللاتينية	٢٥-	٢٥-	٦	٦	١٠-	١٥-	٥	٨
جنوب آسيا	١٦-	١٧-	٢	٢	١٣-	١٧-	٤	٤
أفريقيا جنوب الصحراء	١٠-	٢٩-	١	٣	١١-	٢٨-	٢	٦
الاقتصادات الانتقالية	٣٦-	٤١-	٥	٧	٣٢-	٣١-	٨	١٠
غرب آسيا/شمال أفريقيا	٣٥-	٤٣-	٨	١٣	٨-	٢٢-	٤	١٣

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد

٣- ويتعلق اختلاف آخر جدير بالملاحظة بين تراجع التجارة في عام ٢٠٠٩ ومثيله في عام ٢٠١٥ ببلدان شرق آسيا. فقد أضرت أزمة عام ٢٠٠٩ ببلدان شرق آسيا، وبصورة رئيسية من حيث دورها كقوة مصنِّعة عالمية. وفي عام ٢٠٠٩، كان أكبر انخفاض في واردات شرق آسيا قد حدث في وارداتها من المدخلات الوسيطة وكنتيجة لانخفاض الصادرات بسبب ضعف الطلب على السلع النهائية في البلدان المتقدمة. وانخفضت واردات وصادرات شرق آسيا بنفس النسبة في عام ٢٠٠٩، وهي نحو ١٦ في المائة. ومن الناحية الأخرى، انخفضت الواردات في عام ٢٠١٥ بمقدار ثلاثة أمثال انخفاض الصادرات (١٢ في المائة، بالمقارنة مع أربعة في المائة). وبالمثل، بلغ نصيب منطقة شرق آسيا نحو ١٥ في المائة من الانهيار في التجارة العالمية في عام ٢٠٠٩، بينما بلغ نصيبها في عام ٢٠١٥ نحو تسعة في المائة من الانخفاض في الصادرات ونحو ٢٦ في المائة من الانخفاض في الواردات، وهو ما يُعزى جزئياً إلى حدوث انخفاض في أسعار السلع الأساسية مرتبط بانخفاض الطلب على هذه السلع.